مجلس المستشارين الرباط في: 21/09/2022

الفريق الاشتراكي رقم السؤال: 1 016

إلى السيد الأمين العام للحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول طول فترة النظر في طلبات الترخيص لمزاولة إحدى المهن المنظمة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

لا شك أن الأمانة العامة للحكومة تقوم بعمل جبار في ميدان إعداد وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمزاولة إحدى المهن المنظمة، وذلك بتعاون وثيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المهنية المعنية. وتقوم لهذه الغاية بدراسة طلبات الترخيص المقدمة من لدن المترشحين لممارسة إحدى المهن الطبية أو شبه الطبية أو التقنية التي تدخل ضمن اختصاصها، ومنح الرخص المتعلقة بها.

ومن خلال تتبعنا وفحصنا للعديد من الشكايات التي ترد على فريقنا من حين لآخر حول الموضوع، اتضح لنا أن مسطرة دراسة الطلبات المذكورة تستغرق أحيانا وقتا طويلا قد يناهز السنة مما يخلق متاعب لطالبي الرخص الذين يجدون أنفسهم في انتظار ممل ومكلف في نفس الوقت، خاصة وأن هؤلاء يضطرون، بموجب المسطرة المعتمدة في إيداع ودراسة طلبات الحصول على الرخصة، إلى أداء واجبات كراء المحل المهني المخصص لمزاولة المهنة، أو الادلاء بشهادة ملكيته.

وحيث إن العديد من طالبي هذه التراخيص غالبا ما يلجؤون إلى الكراء بأسعار مرتفعة ودفع الوجيبة الكرائية لمدة شهور دون المزاولة الفعلية لنشاطهم المهني.

لذا نسائلكم السيد الأمين العام للحكومة، عن أسباب هذا التأخر المكلف مع علمنا المسبق بارتباط المسطرة بجهات إدارية أخرى، ثم أليس من الأجدى، وفي إطار تبسيط المساطر

صاحب السؤال

ايذي يوسف

الإدارية، تسقيف فترة النظر في طلبات التراخيص بأجل معقول يمكن المعنيين من أن تكون لديهم صورة واضحة حول مدة الانتظار وبالتالي صورة أوضح حول التكلفة المالية لمشاريعهم المهنية؟

صاحب السؤال

ايذي يوسف